الرَّد المُختصر على مصطفى العدوي في تضعيفه قول رسول الله الصَّحيح: ((كلها في النَّار إلا واحدة)) حين سُئل عن جماعة الإخوان المسلمين هل تدخل في الفِرق الضالة

الحمد لله الذي بحمده يُفتتح الكلام، وبشُكره يَكثُر الإنعام، والصلاة على النَّبي محمد المُختار مع السلام، وعلى آله والصَّحب الكرام.

وبعد، يا صاحب التوحيد والسُّنة وطالب علمهما ـ سددك الله وجمَّلك بالفقه في شريعته ـ:

فإنَّه حين وضَعت في حسابي على برنامج "تويتر" مقطعًا صوتيًا ومرئيًا للشيخ مصطفى العدوي ـ أصلحه الله وهداه ـ في احتسابه رأس الخوارج، وواجِهة أهل التكفير، الإخواني أسامة بن لادن شهيدًا عند الله إنْ كان قد قتله الأمريكان حقًّا.

جاءتني على "الواتساب"عدَّة مقاطع صوتية ومرئية لَه، ومِن بلاد مُختلفة، فيها انحرافات أُخْرى، ومُخالفات شديدة كبيرة، وعجائب متنوعة.

وقد كان أحدها تضعيفه لقول النَّبي ﷺ الصَّحيح الذي احتجَّ بِه أهل السُّنة والحديث والجماعة على أهل البدع والأهواء في مُختلف العصور والبلدان، ولا يزالون على ذلك إلى اليوم، وجاء في حديث الافتراق المشهور:

((كُلّهَا فِي النَّارِ إلَّا وَاحِدَةً)).

ولَمَّا كان مِثل هذا التضعيف:

بغير حقٍّ، ولا مُوجِبٍ صحيح سديد مِن الناحية الحديثية، ولا مِن جهة معناه.

ويَصُبُّ في مصلحة أهل البِدع والأهواء، ويَفرحون بِه كثيرًا، ويُحِبون انتشاره شديدًا، وقد سبَقه أيضًا عدد مِن مشيختهم إلى تضعيفه.

ويُلبِّس أو يُشكِل على بعض عوامِّ أهل السُّنة، أو بعض صِغار طلبة العلم.

رأيت أنَّ مِن الواجب أنْ أرُدَّ هذا الغلط الشَّنيع عن سُنَّة النبي ﷺ، وأزيد في ثبات إخواني الفُضلاء مِن أهل السُّنة والحديث والجماعة.

لاسيَّما وقد كتب مُنذ سنوات عديدة رِسالة في ذِكر مَن صحَّح حديث الافتراق مِن الأئمة، ومَن رواه مِن الصحابة، حين بَغَى عليه بالتضعيف بالباطل رأس الضَّلال الإخواني يوسف القرضاوي، وصاحبه سلمان العودة.

فكتبت هذا المُختَصر على حين عُجالة، وضِيقِ وقت، ومرَض.

فأقول مُستعينًا بالله ـ جلَّ وعزَّ ـ:

جاء في المقطعين المَرئيين الصوتيين على "اليوتيوب" لِلشيخ مُصطفى العدوي ـ أصلحه الله وهداه ـ:

[المقطع الأوَّل: عن تضعيف الحديث، وعن الإخوان المسلمين.

ـــ السؤال بقراءة مصطفى العدوي:

هل الإخوان المسلمون فِرقة من الواحد وسبعين فِرقة؟

ـــ الجواب بصوته أيضًا:

اعلم أوَّلًا: أنَّ لفظة: **((كلها في النَّار))** لا أرَاها تَثبت.

والظاهر: أنَّ الإخوان المسلمين طرائق قِددًا، مِنهم الصالحون، ومِنهم دون ذلك، شأنهم شأن غيرهم مِن أهل الجماعات. **]**.

[المقطع الثاني: عن الإخوان المسلمين، وهل هُم مِن الفِرق الضَّالة.

ـــ المُتصِّل يقول:

لو سمحت يا شيخ مصطفى في سؤال مُهم يَعني: شُوَيَّة، هو دِلوقتِي مُعظم بعض العلماء يعني بيقولوا: إنَّ إحنا نتعاون يعني: مع جماعة الإخوان، طبعًا لو قلنا كِدة إنَّها جماعة ليست دينية، وفي بعض العلماء قال: إنَّ هي

مِن الفِرَق، زَي الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن باز، والشيخ الألباني، فإحنا يعني: عاوز توضيح يعني: حول الفِرَق.

ـــ **فقاطعه الشيخ مصطفى العدوي قائلًا:** لا، لا، عُذرًا عُذرًا عُذرًا.

ـــ **فقال المتصل:** نعم.

ـــ **ثم قال له العدوي:** كُن دقيقًا في نقلك.

ـــ **فقال المتصل:** نعم اتفضل.

ـــ **فقال له العدوي:** هل أنت حتى بَس لا يَعني: الكلام يُفهم على غير وجهه، هل أنت سمعت أو قرأت أنَّ الشيخ ابن باز.

ـ **فقال المتصل:** قرأت نعم.

ـ **فقال له العدوي:** اصبر عليّ بس اصبر، هل أنت سمعت أو قرأت للشيخ ابن باز أنَّه يقول: أنَّ الإخوان مِن الفِرَق الثلاث وسبعين التي هي مِن أهل النَّار؟

ـ **فقال المتصل:** أنا طبعًا مَسْمِعْتِش مِن الشيخ ابن باز، لكن طبعًا قرأت، قرأت بس.

ـ **فقال له العدوي:** طيِّب أنت لم تَسمع له، هل قرأت له ذلك؟

ـ **فقال المتصل:** نعم قرأت.

ـ **فقال له العدوي:** في أيِّ الكتب؟

ـ **فقال المتصل:** هي كانت مُذكِّرة عامة عن الجماعة، لكن ما هِيَاش كتاب.

ـ **فقال له العدوي:** لا، لا، عفوًا كُن دقيقًا في النَّقل بارك الله فيك، إنَّك تَنقل عن عالم مِن أهل العلم فاضل مِن الفضلاء وقد مات، وتَنقل نقولات مُضِرَّة مُضِرَّة، فيَلزم أنْ تتأكد، وأنْ تُثبِت المَصدر، فإنَّك مسئول بين يدي الله....].

ثُمَّ وجدت في "سلسلة تفسير مصطفى العدوي" (٥١/ ٢٩ ـ بترقيم المكتبة الشاملة):

[السؤال:

ما صِحَّة حديث: **((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فِرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فِرقة، وستَفترق هذه الأُمَّة على ثلاث وسبعين فِرقة كلها في النَّار))**.

الجواب:

كل الزيادات التي ورَدت في هذا الحديث بعد قوله ﷺ: **((وستَفترق هذه الأُمَّة على ثلاث وسبعين فِرقة))** فيها نظر.

فالحديث: **((افترقت اليهود على إحدى وسبعين فِرقة، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فِرقة، وستَفترق هذه الأُمَّة على ثلاث وسبعين فِرقة))** إلى هذا القدر حسَن.

وكل زيادة بعد ذلك، كزيادة: **((وكلها في النَّار))**، و **((الجماعة))**، و **((السواد))**، مُتكلَّمٌ فيها.

ليست مُتكلَّمًا فيها مِن المعاصرين، بل مِن الأوائل ـ رحمهم الله تعالى ـ، وقد أُفرِدَت رسائل لبعض إخواننا في بيان ذلك كلِّه، فليراجعها مَن شاء. **]**.

قلت:

وسوف يكون الرَّد على تضعيفه ـ هداه الله ـ لقول النَّبي ﷺ الصَّحيح المشهور: ((كُلّهَا فِي النَّارِ إلَّا وَاحِدَةً))، مِن عِدَّة أوجُه:

الوجْه الأوَّل:

قد وقفت ـ بفضل الله ـ على أكثر مِن أربعين مِن أهل العلم مِن مُختلف العصور والبلدان نصَّوا على ثبوت هذا الحديث مع هذا اللفظ، ما بين مُصحِّح له، أو مُحسِّن، أو مُجوِّد، أو قائل: ثبَت، أو ثابت.

وذلك حين كتبت رسالة في ذِكر مَن صحَّح هذا الحديث، ردًّا على شيخ أهل الضَّلال يوسف القرضاوي، وصاحبه سلمان العودة.

ومِمَّن ذهب إلى ثبوت هذا الحديث مع زيادة ((كُلّهَا فِي النَّارِ إلَّا وَاحِدَةً)):

الترمذي، وابن حِبَّان، والجوزقاني، والحاكم، والبيهقي، واللالكائي، والبغوي، وضياء الدِّين المقدسي، وعبد الحق الإشبيلي، وابن العربي المعافري، وابن تيمية، وأبو إسحاق الشاطبي، وابن كثير، والذهبي، وزَين الدِّين العراقي، وأبو بكر البوصيري، وشرف الدِّين الطِّيبي، ومحمد بن إبراهيم بن المفضَّل، وابن حَجَر العسقلاني، وشمس الدِّين السَّخاوي، وجلال الدِّين السيوطي، وعبد الرؤوف المُناوي، ومحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي، وصالح بن مهدي المُقبِلي، ومحمد ابن الأمير الصنعاني، وعبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وسليمان بن سِحمان، وعبد الله بن علي الوزير، وعبد العزيز ابن باز، وأحمد شاكر، والألباني، وابن عثيمين، وربيع المدخلي، وصالح الفوزان، ومُقبل الوادعي، وعبد المحسن العبَّاد، وعُبيد بن عبد الله الجابري، ومحمد علي آدم الإثيوبي، وغيرهم.

الوجْه الثاني:

أنَّ عددًا مِن أهل العلم قد نصَّوا على تواتر هذا الحديث مع هذا اللفظ.

والتواتر في أعلى درجات الصِّحة والثُّبوت.

وقد ذكرتهم في رسالتي السابقة الذِّكر.

بل إنَّ بعض أهل البدع والأهواء لم تمنعهم مذاهبهم مِن التَّنصيص على هذا التواتر.

الوجْه الثالث:

أنَّه لا يُعرف ـ فيما قرأت وبحثت وناقشت ـ عن أحد مِن أئمة الحديث المُتقدِّمين، ونُقَّاد العِلل الأوائل ـ رحمهم الله ـ أنَّه ضعَّف هذا الحديث، أو هذه اللفظة فيه.

وقد قوّى هذه النتيجة كبير علماء الحديث ومُقدَّمُهم في عصرنا الإمام الجليل الألباني ـ رحمه الله ـ.

حيث قال ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم:٢٠٤) رادًّا تضعيف رأس أهل البدعة وكبير الضُّلال ومُبغض أهل التوحيد والسُّنة زاهد الكوثري لِهذا اللفظ:

«فإنِّي لا أعلم أحدًا مِن المُحدِّثين المُتقدِّمين ضعَّف هذه الزيادة، بل إنَّ الجماعة قد صحَّحوها».اهـ

وقال أيضًا (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم:٢٠٤):

«حديث تلقَّاه كبار الأئمة والعلماء مِن مُختلف الطبقات بالقبول وصرَّحوا بصحَّته».اهـ

ومِنه يُعلم عدم صواب قول الشيخ مصطفى العدوي ـ أصلحه الله ـ:

[وكل زيادة بعد ذلك، كزيادة: ((وكلها في النَّار))، و ((الجماعة))، و ((السواد))، مُتكلَّمٌ فيها، ليست مُتكلَّمًا فيها مِن المعاصرين، بل مِن الأوائل ـ رحمهم الله تعالى ـ].

الوجْه الرابع:

أنَّ تضعيف هذا الحديث أو هذا اللفظ لم أجده عن أحد مِن أئمة أهل السُّنة والحديث والجماعة الأوائل، ولا المُتأخِّرين، ولا المُعاصرين.

ولو وُجِد لاشتهر، ولطار به أهل البدع والأهواء، وشرَّقوا وغرَّبوا، واستطالوا به على أهل السُّنة.

وكل مَن وقفت على تضعيفه له أو لهذا اللفظ:

فإنَّما هو لعدد قليل جدًّا مِن أهل البدع.

وقول الشيخ مصطفى العدوي ـ أصلحه الله ـ:

[وكل زيادة بعد ذلك، كزيادة: ((وكلها في النَّار))، و ((الجماعة))، و ((السواد))، مُتكلَّمٌ فيها، ليست مُتكلَّمًا فيها مِن المعاصرين، بل مِن الأوائل ـ رحمهم الله تعالى ـ].

إنْ أراد بالمعاصرين قِلةً مِن أهل البدع فصدَق.

الوجْه الخامس:

ـــ ضعَّف حديث الافتراق جُملة:

١ ـ الفقيه ابن حزْم الظاهري.

حيث قال في كتابه "الفِصل في المِلل والأهواء والنِّحل" (٣/ ١٣٨)، عنه، وعن حديث آخَر ساقه معه:

«**قال أبو محمد:** هذان حديثان لا يَصِحَّان أصلًا مِن طريق الإسناد».اهـ

وأبو محمد ابن حزْم: على طريق المُعتزلة في باب الاعتقاد، وعنده تَجَهُّم، وبدع غليظة كُبرى.

ولا حُجَّة له حديثية في التضعيف، فقد جاء هذا الحديث بأسانيد ثابتة، وأسانيد أُخْرى ضعفها يَسير يَنجَبر، ومِن طُرق صحابة كثُر، بل نصَّ جمع على أنَّه مُتواتر.

وأيضًا:

لا يُقبل قوله وقول أمثاله في تضعيف مِثل هذا الحديث الذي يتعلَّق بأهل التوحيد والسُّنة وفِرَق أهل البدع والأهواء، وتَلقَّاه أهل السُّنة والحديث بالتثبيت والاحتجاج، وعَضَدت معناه نصوص عديدة جدًّا في الشريعة.

وقد قال إمام المُحدَّثين في عصرنا العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم: ٢٠٤) رادًّا على ابن حزم تضعيفه هذا الحديث:

«**فإنْ صحَّ ذلك عن ابن حزم، فهو مَردود مِن وجهين:**

الأوَّل: أنَّ النَّقد العِلمي الحَديثي قد دَلَّ على صِحَّة هذه الزيادة، فلا عِبرة بقول مِن ضعَّفها.

والآخَر: أنَّ الذين صحَّحوها أكثر وأعلم بالحديث مِن ابن حزم، لاسِيَّما وهو معروف عند أهل العلم بتشدُّده في النَّقد، فلا يَنبغي أنْ يُحتجَّ بِه إذا تفرَّد عند عدم المُخالفة، فكيف إذا خالف؟».اهـ

٢ ـ شيخ أهل الضَّلال ورأسِهم في أيَّامنا هذه الإخواني يوسف القرضاوي، وتبعه على ذلك صاحبه سلمان العودة.

ـــ وضعَّف لفظة: ((كلها في النَّار إلا واحدة)) مع مصطفى العدوي:

١ ـ رأس أهل الضَّلال وكبير أهل البدع في هذا الزَّمن زاهد الكوثري.

٢ ـ والمعاصِر الإخواني الصُّوفي محمد حسن وِلْد الدَّدو.

٣ ـ وقبلهما محمد بن إبراهيم ابن الوزير ـ وهو مِن أهل القرن التاسع ـ.

وهو أيضًا ليس مِن أهل السُّنة والحديث والجماعة في باب الاعتقاد، بل عنده زيدية، واعتزال، وله أقوال قبيحة جدًّا في باب الاعتقاد.

وأيضًا فقد صحَّح جميع الحديث مع هذا اللفظ في بعض كتبه، والله أعلم أيّ قوليه المُتأخِّر.

وقد قال الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم: ٢٠٤)، في شأنه:

«**وأمَّا ابن الوزير**، فكلامه الذي نقلَه الكوثري يُشعِر بأنَّه لم يَطعن في الزيادة مِن جهة إسنادها، بل مِن حيث معناها.

وما كان كذلك فلا يَنبغي الجزْم بفساد المَعنى، لإمكان توجيهه وجْهَة صالحة يَنتفِي بِها الفساد الذي ادَّعاه.

وكيف يُستطاع الجزْم بفساد معنى حديث تلقَّاه كبار الأئمة والعلماء مِن مُختلف الطبقات بالقبول وصرَّحوا بصحَّته.

هذا يَكاد يكون مستحيلًا».اهـ

الوجْه السادس:

لا حُجَّة لِمصطفى العدوي ـ أصلحه الله وهداه ـ ولا لابن الوزير، ولا لِزاهد الكوثري، ولا لِمحمد حسن وِلْد الدَّدو في تضعيف قول النبي ﷺ الصَّحيح: ((كُلّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَة))، ولا لِمَن ضعَّف جميع الحديث، لا مِن الناحية الحديثية، ولا مِن جهة المعنى.

أمَّا مِن الناحية الحديثية:

ـــ فالحديث ثابت صحيح.

وقد صحَّحه جمْع كثير مِن العلماء، وقد وقفت على أكثر مِن أربعين مِنهم.

وتلقَّاه علماء أهل السُّنة والحديث والجماعة بالقبول، وتتابعوا على الاحتجاج بِه.

بل صُنِّفت في شرحه وتتبُّع العدد المذكور فيه مِن الفِرَق كُتب مستقلة مُفردَة.

وذَكر الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ أنَّه لم يَجد أحدًا مِن علماء الحديث المُتقدِّمين الأوائل ضعَّفه.

فقال ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨ ـ رقم:٢٠٤):

«الحديث ثابت لا شَك فيه، ولذلك تتابع العلماء خلفًا عن سَلفٍ على الاحتجاج بِه.

ولا أعلم أحدًا قد طعن فيه إلا بعض مَن لا يُعتدُّ بتفرُّده وشُذوذه، أمثال الكوثري، ...».اهـ

وقال أيضًا (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم:٢٠٤):

«حديث تلقَّاه كبار الأئمة والعلماء مِن مُختلف الطبقات بالقبول وصرَّحوا بصحَّته».اهـ

ـــ وأيضًا طُرقه كثيرة، وبعض أسانيد هذه الطُّرق ثابتة، وبعضها لا تَخلو مِن ضَعف يَسيرٍ يَنجَبر بالطُّرق والشواهد، ويُقوِّي غيره.

ـ وجاء أيضًا عن عدد مِن الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

فتَشهد أحاديث بعضهم لِبعض، حتى إنَّ عددًا مِن العلماء وبعضهم مِن أهل البده قد نصَّوا على أنَّه حديث متواتر، لِكثرة مَن جاء عنهم مِن أصحاب رسول الله ﷺ.

وأمَّا لفظة: ((كُلّهَا فِي النَّارِ إلَّا وَاحِدَة)):

ـ فإنَّها لم تأت بإسناد ضعيف فقط.

ـ وليست أيضًا زيادة شاذَّة جاءت في حديث واحد مُعيّن تفرَّد بها أو خالَف فيها الثقة مَن هو أوثق مِنه أو أكثر، ولا مُنكَرة زادها فيه راوٍ ضعيف، وخالَفه الثقات.

ـ ولا معناها مُخالِف لِنصوص الشَّرعية.

حتى يَستقيم له ولَهم حديثيًا أنْ يَحكموا بأنَّها ضعيفة أو زيادة ضعيفة.

وإنْ استقام لَهم ذلك في طريق أو حديث صحابي، فلا يَستقيم في الطُّرق وأحاديث الصحابة الأُخْرى.

ـ بل جاءت في عِدة أحاديث بأسانيد مختلفة مُستقلة وثابتة.

ـ وجاءت أيضًا في عِدَّة أحاديث ضَعفُها يسير، أو اختلف العلماء في راوٍ فيها هل هو إلى القبول أقرَب أمْ إلى الضَّعف.

ـ وكذلك تعدَّدت مخارجها وطُرقها، بحيث تَشهد لبعض، وتتقوى أكثر، حتى إنَّ بعض العلماء قد حَكم بتواتر حديثها معها.

ـ ونُصَّ على تواتر الحديث معها.

وقد جاءت مِن حديث:

سعد بن أبي وقاص، وأنس بن مالك، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعوف بن مالك الأشجعي، وأبي أُمَامة الباهلي، وعبد الله بن سلَام، وجابر بن عبد الله، وغيرهم.

وجاءت عن:

علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ مِن قوله، بإسناد حسَّنه بعضهم، ومرفوعة أيضًا.

وجاءت عن:

أبي أُمَامة الباهلي ـ رضي الله عنه ـ أيضًا مِن قوله.

وجاءت في:

مُرسَل قتادة بن دعامة التابعي ـ رحمه الله ـ بإسناد صحيح إليه.

وقال الفقيه شمس الدِّين السَّفارين الحنبلي ـ رحمه الله ـ في كتابه "لوامع الأنوار البَهية" (١/ ٩٣):

«وأمَّا الحديث الذي أخبَر النَّبي ﷺ: **((أَنَّ أُمَّتَهُ سَتَفْتَرِقُ إِلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ))**.

فرُوِي مِن حديث: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وابن عمرو، وأبي الدرداء، ومعاوية، وابن عباس، وجابر، وأبي أُمَامة، وواثلة، وعوف بن مالك، وعمرو ابن عوف المُزَنِي.

فكل هؤلاء قالوا: ((وَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ))».اهـ

وقال العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم: ٢٠٤)، رادًّ على رأس أهل البدعة وكبير الضُّلال زاهد الكوثري، وغيره، تضعيفها:

«فإنِّي لا أعلم أحدًا مِن المُحدِّثين المُتقدِّمين ضعَّف هذه الزيادة.

بل إنَّ الجماعة قد صحَّحوها».اهـ

<u>وأمَّا تضعيف هذه اللفظة مِن جهة المعنى:</u>

فلا يُعرف ـ فيما ذَكر بعض أهل العلم ـ عن أحد مِن أئمة أهل السُّنة والحديث والجماعة المُتقدمين، والمتأخِّرين، والمعاصرين:

أنَّه أعلَّ هذا الحديث مِن جهة معنى قوله ﷺ: ((كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً)).

بل أثبتوه، واستمروا على الاحتجاج بِه على أهل البِدع والأهواء.

وهذا يَدُلُّ على استقامة معناها، وأنَّه لا يُخالِف نُصوص الشريعة الأُخْرى.

ومعناها بالوعيد بالنَّار على سبيل الخصوص والعموم لا إشكال فيه، وتَشهد له نصوص كثيرة مُستفيضة في القرآن والسُّنة الصَّحيحة.

ولا يَدُل أيضًا عند أهل السُّنة والحديث والجماعة وكثيرين جدًّا مِن غيرهم:

على حُكم بتكفير، أو خلود في النَّار.

ولا يُحكَم بناء على نُصوص الوعيد على أحد مِن أهل القِبلة بعينه بجنَّة أو نار، إلا مَن شَهد له نصٌّ نبوي صحيح.

وقد أجمَع على ذلك السَّلف الصالح أهل السُّنة والحديث والجماعة، ونَقل إجماعهم جمْع غفير مِن العلماء.

وقال الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم: ٢٠٤)، في رَدِّ الإعلال مِن جهة المعنى:

«**وأمَّا ابن الوزير**، فكلامه الذي نقلَه الكوثري يُشعِر بأنَّه لم يَطعن في الزيادة مِن جهة إسنادها، بل مِن حيث معناها.

وما كان كذلك، فلا يَنبغي الجزْم بفساد المَعنى، لإمكان توجيهه وجْهَة صالحة يَنتفِي بِها الفساد الذي ادَّعاه.

وكيف يُستطاع الجزْم بفساد معنى حديثٍ تلقَّاه كبار الأئمة والعلماء مِن مُختلف الطبقات بالقبول، وصرَّحوا بصحَّته.

هذا يَكاد يكون مستحيلًا».اهـ

وقال الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في كتابه "منهاج السُّنة النَّبوية" (٥/ ٢٤٨-٢٤٩):

«فمَن كفَّر الثنتين والسَّبعين فِرقة كلهم، فقد خالف الكتاب، والسُّنة، وإجماع الصحابة والتابعين لهم بإحسان».اهـ

وقال أيضًا (٥/ ٢٤٩-٢٥١) في نقض هذا التوهُم مِن جهة المَعنى:

«وليس قوله: ((ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ)) بأعظم مِن قوله تعالى: { إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا }، وقوله: { وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا}، وأمثال ذلك مِن النُّصوص الصريحة بدخول مَن فعَل ذلك النَّار.

ومع هذا فلا نَشهد لِمُعيَّنٍ بالنار، لإمكان أنَّه تاب، أو كانت له حسنات مَحَت سيئاته، أو كفَّر الله عنه بمصائب، أو غير ذلك، كما تقدم».اهـ

وقال أيضًا (٥/ ٢٤١):

«وإنْ كان مِن الثنتين والسَّبعين فِرْقة، فإنَّه ما مِن فِرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارًا، بل مؤمنين فيهم ضَلال وذنْب يَستحقون بِه الوعيد، كما يَستحقه عُصاة المؤمنين.

والنَّبي ﷺ لم يُخرجهم مِن الإسلام، بل جعلهم مِن أُمَّته، **ولم يَقل:** إنَّهم يُخلَّدون في النَّار.

فهذا أصل عظيم يَنبغي مراعاته».اهـ

وقال العلامة عبد المُحسن العبَّاد ـ سلَّمه الله ـ في كتابه "الانتصار لأهل السُّنة والحديث في ردِّ أباطيل حسن المالكي" (ص: ١٠٤):

«وهذه الفِرَق هُم مِن المسلمين، ومستحقُّون لدخول النَّار لبدعهم، وهم تحت مشيئة الله، إلاَّ الفرقة الناجية التي كانت على ما عليه رسول الله ﷺ وأصحابه ـ رضي الله عنهم ـ».اهـ

وقال العلامة العثيمين ـ رحمه الله ـ في كتابه "شرح العقيدة الواسطية" (٢/ ٣٧٠)

«وقوله: ((كلها في النَّار إلا واحدة)): لا يَلزم مِن ذلك الخلود في النَّار، وإنَّما المعنى أنَّ عملها مِمَّا تَستحق به دخول النَّار».اهـ

وقال الفقيه صالح المقبلي ـ رحمه الله ـ في كتابه "العلم الشامخ" (ص:٣٤٣):

«حديث افتراق الأُمَّة إلى ثلاث وسبعين فرقة، رواياته كثيرة يَشد بعضها بعضًا، بحيث لا يَبقى رِيبة في حاصل معناها».اهـ

الوجْه السابع:

أنَّ مَن كان يُثبِت أوَّل هذا الحديث في افتراق الأُمَّة إلى فِرق، والذي سِيق مساق الذَّم لا المدح، فينبغي أنْ لا تُشكل عليه هذه الزيادة أبدًا، لأنَّ الافتراق إنَّما يكون عن الحق، والحق وطريقه وفِرقته واحد وليس بمتعدد، لا اختلاف في هذا.

وتضليل المُفترِق عن الحق مستفيض في نصوص القرآن والسُّنة النبوية الصَّحيحة، ومُجمَع عليه.

فكيف إذا كان افتراقه بفِرقة وجماعة وحزب، هذا أشد.

وهذه الزيادة لم تَخرَج عن هذا الأصل ـ **وهو:** تضليل المُفترِق عن الحق وأهله وجماعته بباطل أو فِرقة ـ، ولا تَقتضِي عند أهل السُّنة والحديث والجماعة تكفيرًا أو خلودًا بنار.

بل لو لم يوجد حديث الافتراق أصلًا، لكَفَت النصوص الأُخْرى المُستفيضة في حصوله، والوعيد عليه.

ولا داعِي أيضًا للزَّوبَعة حول هذه الزيادة، لأنَّها لم تأت بحُكم جديد، أو مُستقل، بل الحُكم الذي فيها مُتابِع وموافق للنصوص الأُخِرى.

تنبيهان مُهمَّان:

التنبيه الأوَّل:

قال الشوكاني ـ رحمه الله ـ في كتابه "فتح القدير" (٢/ ٦٨):

«**قلت:** أمَّا زيادة كونها: ((في النَّار إلا واحدة)).

فقد ضعَّفها جماعة مِن المُحدِّثين، بل قال ابن حزم: "إنَّها موضوعة"».اهـ

وقال أيضًا (٢/ ٢٩٤):

«**وقد قدَّمنا:** أنَّ زيادة ((كلها في النَّار)) لم تَصِح لا مرفوعة، ولا موقوفة».اهـ

وقد رَدَّ عليه إمام أهل الحديث في هذا العصر العلامة الألباني ـ رحمه الله ـ في كتابه "سلسلة الأحاديث الصَّحيحة" (١/ ٤٠٨-٤١١ ـ رقم:٢٠٤)، فقال:

«ولا أدري مَن الذين أشار إليهم بقوله: "جماعة مِن المُحدِّثين".

فإنِّي لا أعلم أحدًا مِن المُحدِّثين المُتقدِّمين ضعَّف هذه الزيادة، بل إنَّ الجماعة قد صحَّحوها، وقد سَبق ذِكرأسمائهم.

وأمَّا ابن حزم:

النَّقل عنه مُختلِف، فابن الوزير قال عنه: "لا يَصح"، والشوكاني قال عنه: "إنَّها موضوعة".

وشَتَّان بين النَّقلين كما لا يَخفى، فإنْ صحَّ ذلك عن ابن حزم، فهو مَردود مِن وجهين: .... ».اهـ

قلت:

ـــ الذي تقدم عن ابن حزم مِن كتابه "الفِصَل" هو قوله: «لا يَصِح».

ـــ والشوكاني ـ رحمه الله ـ قد كان أوَّلًا في باب الاعتقاد على مذهب المُعتزِلة، ثُمَّ وقف بِه الاجتهاد في فَهْم منهج السَّلف عند التفويض.

ذَكر ذلك شيخنا العلامة محمد أمان الجامي ـ رحمه الله ـ، وغيره.

وتفسيره "فتح القدير" قد حصلت فيه تأويلات عديدة في باب الصِّفات على مذهب الأشاعرة.

ولعلَّه ـ رحمه الله ـ ضَعف قوله ﷺ الصَّحيح: ((كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً))، مِن جهة ما توهَّمه مِن معنًى غير سديد في ذِهنه.

وقد خالف الشوكاني نفسه هذا في كتابه "الفوائد المجموعة" (ص: ٥٠٢ ـ رقم:٨٧)، فذَكر الحديث دون تضعيف، بل نَقل ثبوته عن غيره، فكان كالإقرار مِنه.

حيث قال:

«حديث: ((تفترق أُمَّتي على ثلاث وسبعين فِرقة، كلها في النَّار إلا واحدة، قالوا: مَن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي اليوم)).

قال في "المقاصد": حسن صحيح، ورُوي عن أبي هريرة، وسعد، وابن عمر، وأنس، وجابر، وغيرهم».اهـ

التنبيه الثاني:

قول شيخنا الإمام عبد العزيز بن باز ـ رحمه الله ـ بأنَّ جماعة الإخوان المسلمين مِن الفِرَق الثِّنتين والسَّبعين فِرقة ثابت عنه.

وقد سمعته بأُذْني، وسمعه كثيرون، وهو ـ بفضل الله ـ موجود في "اليوتيوب"، ونُقل في كتب كثيرة.

والتشكيك للسائل فيما قرأه عن الإمام ابن باز، وللِمستمِعين لبرنامج الشيخ مصطفى العدوي ـ أصلحه الله وهداه ـ، غير سديد، لاسيَّما والسائل قد ذَكر أنَّه قرأها في مُذَكِّرة مكتوبة عن هذه الجماعة، فكان المسئول أولى بالسكوت مِن السائل.

وأنا في ظنِّي أنِّي قد أبلغت الشيخ مصطفى العدوي قديمًا بكلام ابن باز، وأطلعته عليه.

وأمَّا جماعة الإخوان المسلمين:

فهو على معرفة تامة بضلال مُرشديها، وأنَّهم ليسوا مِن أهل السُّنة في باب التوحيد والسُّنة، وباب الأسماء والصفات، وأمور أُخْرى في الاعتقاد.

بل لو درس إنسان سِيرة أكثر مُرشديها، وقرأ في الرُّدود على جماعتهم، لوجدهم قد وقعوا في التصوف الغالي جدًّا.

وقد صُنِّفت كتب عديدة في تبيين ذلك، وما عند أعداد كثيرة مِن كبارهم ورموزهم ودعاتهم مِن بدع كبرى في باب الاعتقاد والسُّنة، وتكفير بغير حق، وخيانة للدِّين والوطن، وموالاة للشِّيعة الرافضة، وتعاون معهم ومع أهل الكفر على بلاد الإسلام، وعلى أهل السُّنة، ووجود رموز لَهم مع المنظمات المعادية للإسلام كالماسونية، وغيرها، وتجويزهم حُريَّة الأديان والاعتقاد، ودعوتهم لعدم تحكيم الشريعة لِمَن وصَل مِنهم للحُكم، وإباحتهم لِمُحرَّمات مُجمَع عليها، وطعنهم في أحاديث صحيحة وفي معانيها، وردِّهم لَها بسبب عقولهم وأهوائهم مع أنَّها في "صحيح البخاري"، و "صحيح مسلم"، ولم يطعن فيها أحد قبلهم.

والسائل ـ وفقه الله ـ عاميٌّ ولم يَسأل الشيخ مصطفى العدوي أيضًا عن أفراد، بل سأله عن جماعة وحزب.

وأهل العلم مِن أهل التوحيد والسُّنة إذا سُئلوا عن فِرقة وجماعة مبتدعة، وحِزب وتنظيم ضال، يُجيبون بالحُكم عليها ككيان، وأمَّا الأفراد فمَع كونهم مبتدعة، فبدعهم تتفاوت، وقد يَضربون مع ذلك بأمثلة لضلالات أعيان هذه الجماعات والفِرق للتأكيد وزيادة التوضيح والتنفير.

وهي جادة السَّلف الصالح أهل السُّنة والحديث والجماعة.

والشريعة دعَت الناس إلى هجر أهل البدع، والبُعد عنهم جلوسًا واستماعًا وقراءة، حماية لدينهم، حتى لا يَنحرفوا، أو يَلتبس عليهم الحق فيَضِلوا، وردعًا لأهل البدع حتى يتوبوا.

والإجابة بمثل إجابة مصطفى العدوي ـ هداه الله ـ يَتكسَّب بها أهل البدع والأهواء، ويَفرحوا، ولا يَنزجِر بمثلها الناس عنهم، بل تُغرِّر بِهم أكثر.

نصيحة مُهمَّة:

أنصح نفسي ومَن يشتغل بالحديث وعلومة:

أنْ لا يَعجلوا بإعلان المخالفة في الحُكم على الأحاديث التي يَستقوي بها أهل البدع والأهواء على تخفيف بدعهم، وضَلال فِرقِهم.

أو تُقرِّر أصولًا أو مسلَّمات عند أهل السُّنة في باب التوحيد والاعتقاد والسُّنة والبدعة.

حتى لا يُنسبوا إلى أهل البدع، أو يَستقوي ويَحتج بِكلامهم أهل البدع، أو يَزيغ بسببهم مَن هو على حق، أو يَثْبُت ولا يَرجع مَن هو على بدعة.

فكيف إذا كان الحديث مشهورًا تصحيحه وقبوله والاحتجاج به بين أهل العلم مِن أهل السُّنة والحديث والجماعة.

وكيف إذا كان الحديث لم يُعرف إعلاله عن أئمة أهل الحديث الأوائل، وكبار أئمة الجرْح والتعديل.

وكتبه:

عبد القادر بن محمد بن عبد الرحمن الجنيد.